فكر ونقد

مجلة ثقافية شهرية

من مواد هذا العدد:

- الفئات المهمشة بين سيرورة الاجتثاث ...
- التحولات السياسية وأزمة النخبة بالمغرب
- أزمة تجديد النخب بالمغرب
- الاحتجاج المغربي ...
- السيرة الذاتية في الرواية الجزائرية
- دلالة الرّمز في الشّعر والنّقد السميائي
- البنية التنظيمية للمجالس الجهوية للحسابات
- التراث المعماري بمدينة فجيج ...

103

السنة العاشرة ـ عدد 103 ـ أكتوبر 2009 ـ ثمن العدد 20 درهما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فكر ونقد

مجلة ثقافية شهرية

المدير الإداري: محمد إبراهيم بوعلو

المدير ورئيس التحرير المسؤول: محمد عابد الجابري

سكرتير التحرير: عبد السلام بنعبد العالي

عنوان المراسلة

توجه جميع المراسلات في اسم :

محمد إبراهيم بوعلو ص . ب: 5579 النهضة –الرباط – المغرب

أو

محمد عابد الجابري 1– زنقة أومفال. بولو. الدار البيضاء– المغرب

فاكس: 85 10 50 (212-22)

لتضمنوا النشر السريع لمقالاتكم ابعثوها على البريد الالكتروني :

E-mail: aljabri@menara.ma ; abedjabri@hotmail.com

الموقع على الإنترنيت: http://www.aljabriabed.net

أو http://www.geocities.com/jabri_abed/

عدد 102 يونيو 2009

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فكر ونقد : مجلة ثقافية شهرية

الإيداع القانوني : 97/109

ملف الصحافة : 97/24

الرقم الدولي : ISSN 1113-9102 ر د مد

طبع : دار النشر المغربية – الدار البيضاء 2009

توزيع : سبريس – الدار البيضاء

الاشتراك السنوي:

- في المغرب : للأفراد 250 درهما ، للمؤسسات 500 درهم.
- خارج المغرب: في العالم العربي: 100 دولارا، في أوروبا 150 يورو ، في أمريكا: 150 دولارا.
- اشتراك مساندة في المغرب وخارجه: ضعف المبالغ المذكورة فأكثر .

تؤدى الاشتراكات:

- بواسطة شيك أو تحويل إلى الحساب البريدي التالي:

Jabri Abed-Mohammed, C.C.P No. 60159 R Rabat Maroc

- أو بواسطة شيك أو تحويل إلى الحساب البنكي التالي:

Mohammed Jabri, Attijariwafa Bank: Succursale Bagatelle.
Compte: 129 R 300368. Casablanca. Maroc

007 780 000 00 1299300368

سنة المجلة عشرة أعداد

المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة والتي لم تنشر لا ترد إلى أصحابها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أزمة تجديد النخب في المشهد الحزبي المغربي

د.ادريس لكريني*

لم يقتنع بعد عدد من قادة الأحزاب المغربية القدامى، الذين يلوحون ب"الشرعية التاريخية" كل حين، بأهمية فتح الفرص أمام الفعاليات الشابة التي أثبتت جدارتها وإمكانياتها في عدد من المجالات والميادين لتحتل مواقع قيادية داخل الأحزاب السياسية؛ وتسهم في إخراج الأحزاب من جمودها وانغلاقها؛ والمؤسف أن هذه الظاهرة غير السليمة أصبحت تطبع عمل عدد كبير من الأحزاب بما فيها تلك تعتبر نفسها محسوبة عن الصف الديموقراطي.

فقد أضحى عدد من الأحزاب السياسية المغربية؛ مجرد مؤسسات مغلقة؛ تغيب فيها مظاهر الشفافية والممارسة الديموقراطية؛ بل ووصل ارتباطها بأشخاص معينين في المخيال الشعبي إلى حد الحديث عن حزب فلان بدل التركيز عن اسم الحزب أو إديولوجيته.

وهذا أمر يترجم الهالة التي تعطى للزعيم الحزبي أو التي يحاول أن يخلقها لنفسه والتي تسمح له في كثير من الأحيان بتحويل الهزائم إلى انتصارات وإطلاق وتوظيف خطابات وشعارات وتصورات لا تتلاءم وتحديات وواقع المرحلة الراهنة؛ ومعلوم أن الممارسة الحزبية في عدد من الديموقراطيات التقليدية أو الفتية حسمت مع هذه المظاهر المتجاوزة.

إن هذه الوضعية لا يمكن أن نفصلها عن الحالة المزرية التي تعيشها معظم الأحزاب؛ التي لم تستطع تطوير أدائها، وظلت تعيش أزمة حقيقية على مستوى تدبير اختلافاتها الداخلية وبلورة وظائفها الاجتماعية والسياسية والتربوية المفترضة، فالديموقراطية الداخلية تصبح بدون جدوى كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب؛ حيث يفرض أسلوب التزكية والتعيين نفسه بقوة؛ ويسود منطق الوراثة في بناء الشرعية السياسية؛ بالشكل الذي يكرس "شخصنة" هذه الهيئات ويحول دون تجددها، ويخلق حالة من التوتر والصراع بين الأحزاب وتنظيماتها الشبيبية؛ وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى جدية ومصداقية مطالبة هذه الأحزاب للدولة بإعمال أسلوب الديموقراطية و"التناوب السياسي"؛ في الوقت الذي تتنكر له هي نفسها في ممارساتها الداخلية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فظاهرة الانشقاقات التي تحدث بين الفينة والأخرى داخل بعض الأحزاب السياسية والتي كان من نتائجها بروز أكثر من ثلاثين حزبا في المشهد السياسي المغربي؛ تحيل إلى القول بأنها تعبير عن عدم القدرة على تدبير الاختلافات بشكل ديموقراطي؛ وهي مؤشر أيضا على الأزمة التي تشهدها هذه القنوات على مستوى تجديد نخبها وقياداتها بما يسمح بتشبيبها.

ومعلوم أن تنامي هذه الانشقاقات بالإضافة إلى عودة الزعماء القدامى إلى قيادة الأحزاب تحت ذرائع ومبررات عدة يميع العمل الحزبي؛ وكان من ضمن عوامل عدة أسهمت في مغادرة عدد من الطاقات الشابة للأحزاب وامتناع عدد كبير منهم عن الانضمام إلى أحزاب لا تسمح لهم بإبراز طاقاتهم وإمكاناتهم وانتظاراتهم وتصوراتهم، وأدت إلى تنامي العزوف السياسي بشكل عام والانتخابي على وجه الخصوص الذي بلغ 37 بالمائة بحسب إحصائيات رسمية خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة.

ومن الواضح أن فسح المجال أمام فعاليات شابة لقيادة الأحزاب يحمل دلالات نفسية وسياسية إيجابية يمكن أن توفر شروط المصالحة بين المواطن والشأن السياسي؛ وترسخ لديه القناعة بأهمية الانخراط في الأحزاب؛ طالما أنه سيجد نفسه داخلها؛ وبالطبع فلا يمكن أن نتصور أن الشباب سيصدون وجوههم عن قياداتهم التاريخية إذا ما تحملوا مسؤوليات قيادية؛ لأن تطوير عمل الأحزاب يقتضي أيضا الانفتاح على تجارب هؤلاء الزعماء وخبراتهم.

ومن المؤكد أن فتح المجال أمام الجيل الجديد ليتبوء مواقع قيادية داخل الأحزاب ينبغي أن لا يترك لمزاجية القادة؛ بل ينبغي أن يؤطر بقواعد وضوابط قانونية.

إن سلوك بعض القادة في هذا الشأن؛ لا يسيء لوحدة الأحزاب ذاتها وبرامجها وتصوراتها بقدر ما يؤثر بالسلب على المشهد السياسي برمته.

وجدير بالذكر أن الاختلالات التي تعيشها الأحزاب المغربية حاليا؛ لا هي في صالح المجتمع ولا في صالح الدولة، ولا في صالح الأحزاب السياسية نفسها. ذلك أن تأمين انتقال ديموقراطي حقيقي؛ يتطلب انخراطا من قبل الدولة والمجتمع بمختلف مكوناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ والأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية كبرى في هذا الصدد. ولا يمكن أن نتصور أن المشهد الحزبي في وضعيته الراهنة يسمح بتحقيق انتقال ديموقراطي مبني على أسس متينة؛ فهناك عدد كبير من الأحزاب السياسية لم تعد قادرة على إنتاج وبلورة تصورات وأفكار ومشاريع اجتماعية وسياسية واضحة المعالم تستمد مقوماتها من الواقع؛ كما أن خطاباتها لا زالت جامدة ومتجاوزة ولا تواكب التحولات الاجتماعية والسياسية وتصورات وانتظارات الأجيال الجديدة. فيما تفتقر غالبيتها أيضا إلى مشروع مجتمعي واضح المعالم؛ بعدما تحولت من مؤسسات مفترضة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للتأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب..؛ إلى قنوات انتخابية مغلقة تنتج نخبا تبرر الخطابات الرائجة ولا تستحضر سوى مصالحها؛ فحضورها-الأحزاب- تطبعه المرحلية وغالبا ما يقترن بالمناسبات الانتخابية.

وعلاوة عن أهمية تبني الأحزاب لإصلاحات داخلية تسمح لها بتجاوز مختلف هذه الاختلالات؛ فإنها تظل أيضا بحاجة إلى شروط موضوعية وإمكانيات دستورية تسمح لها بتطبيق برامجها والوفاء بالتزاماتها و"شعاراتها" التي تقطعها على نفسها أمام أعضائها وأمام الناخبين؛ من داخل البرلمان أو الحكومة.

- أستاذ الحياة السياسية في كلية الحقوق؛ مراكش

www.drisslagrini.fr.nf

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner